

البحث الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء ضمان مؤشرات الجاذبية للفترة (2013-2017)

The Reality of Foreign Direct Investment in Yemen in Light of Guarantee of Attractiveness Indicators for Period (2013-2017)

د. جميل عبد الخالق العريقي

أستاذ المالية العامة والحسابات القومية المشارك -

جامعة تعز - اليمن

ملخص:

تركز الدراسة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن كأداة لتعويض الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كونه أحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي وإقامة مشروعات إنتاجية في كل من المجالات النفطية وغير النفطية كالصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات تنافسية للتصدير تكون مؤهلة في الأسواق العالمية، وهو ما يُساعد على وجود قطاع تصديري قوي يعمل على زيادة التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل صادرات سلعية وخدمات تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء مؤشر الأداء العام والترتيب والقيمة، وبما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية، وعليه فقد تطرقت الدراسة إلى أهم مشاريع الاستثمار الجديدة، وركزت مشكلة الدراسة في توضيح مستقبل اليمن في ضمان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء تطوير مشروعات الاستثمار وكيفية جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير الهيكل السلعي للصادرات والواردات وتخفيض تكلفة الاستثمار وفقا لمؤشر الأداء العالمي لضمان جاذبية الاستثمار، ومن ثم تعرضت الدراسة إلى بعض معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن قبل وأثناء الحرب الأهلية في ضوء الواقع الراهن والأزمة الحالية لليمن، ومن أهم تساؤلات الدراسة الرئيسية "ما هي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار؟"، وهو ما سوف تجيب عنه الدراسة.

Abstract:

The study focuses on the importance of foreign direct investment in Yemen as a tool to compensating for domestic savings and achieving growth rates in GDP as one of the main objectives of attracting foreign capital and establishing productive projects in all fields of oil and non-oil. such as industrial, agricultural and service, in order to produce competitive goods and services for export will be eligible in the global markets, which helps to have a strong export sector is working to increase investment flows translated in the form of commodity exports and services that attract foreign direct investment in Yemen in light of the performance indicator The study focused on clarifying the future of Yemen in ensuring attracting foreign direct investment in light of the development of investment projects and how to attract capital. Foreign exchange and development of commodity structure of exports and imports and reduce the cost of investment according to the Global Performance Index to ensure the attractiveness of investment, and Then the study was exposed to some obstacles of foreign direct investment in Yemen before and during the civil war in light of the current reality and the current crisis of Yemen, The main question of the study is: "What is the reality of foreign direct investment in Yemen in light with the indicators of guaranteeing the attractiveness of investment?", Which will be answered by the study.

مقدمة :

لقد حظي موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام من قبل جميع الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، ولعل من أهم عوامل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى اليمن هو الموقع الجغرافي الملائم والتميز كموقع متوسط بين الشرق والغرب وكمر تجاري وملاحي مهم تستخدمه وسائل المواصلات العالمية المختلفة، كما يتوفر باليمن نطاق واسع من الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والموارد المعدنية المختلفة، وتتمتع اليمن بزراعة متنوعة وخط ساحلي طويل للاصطياد السمكي، ويمثل هذان القطاعان إمكانيات كبيرة وغنية، كما تتمتع اليمن بوفرة الأيدي العاملة الرخيصة وهي أحد العوامل المهمة لجلب الاستثمار، كما يمثل ميناء عدن الذي اشتهر عبر التاريخ والمنطقة الحرة دور أساسي في تنمية قطاعات الصناعة والاستثمار وتشغيل التجارة التصديرية والعابرة وبالتدرج أصبح هناك قبول عام للاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المرتكزات الاقتصادية للنمو الاقتصادي لما يُحققه من فوائد جمة في مجال خلق فرص

العمالة، ونقل التكنولوجيا وغيرها، وعليه فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لتحقيق أهداف التنمية للدول، ومن هذا المنطلق تحظى مسألة تعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقياس تأثيرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مؤشرات القيمة المضافة والتصدير والتشغيل والرواتب والأجور والإيرادات الضريبية وتكوين رأس المال الثابت والبحث العلمي والتطوير بالأولوية، وبناءً على هذا القياس والتقدير يمكن وضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنمية وعلى استدامتها، ومن ثم فإن تناول هذا الموضوع سيوضح الكثير من انعكاسات الواقع والمستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في اليمن في ضوء مؤشرات الجاذبية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في توضيح مستقبل اليمن في ضمان جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء تطوير مشروعات الاستثمار وكيفية جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتطوير الهيكل السلعي للصادرات والواردات وتخفيض تكلفة الاستثمار وفقاً لمؤشر الأداء العالمي لضمان جاذبية الاستثمار في اليمن في ضوء التحديات للواقع اليمني في ظل الأزمة الحالية، ومن ثم ينبثق من إشكالية الدراسة تساؤل رئيسي «ما هي واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن في ضوء مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار؟»، ومن ثم يتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات بحثية تتمثل في ما يلي:

- 1- ماهية الدول والشركات المستثمرة في اليمن؟
- 2- ماهية حجم الواردات واتجاه الصادرات من اليمن للمدة (2013 - 2017)؟
- 3- ماهية الشركاء في التجارة الخارجية لليمن؟
- 4- ماهية السلع والمنتجات التي تصدرها وتستوردها اليمن؟
- 5- ماهية المحددات والمتغيرات التي تنبثق من مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار؟
- 6- ما هي المعوقات والإشكالات الراهنة للاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من محاولة معرفة الدور الذي تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النهوض بالاقتصاد اليمني، ومدى إيجابية هذا الدور في ظل المتغيرات الاقتصادية التي تعصف بالدول العربية، مُتخذة من تجربة اليمن وتفاصيل هذه التجربة نموذجاً أساسياً لمعرفة هذا الدور، ولما لهذه التجربة من اتساع ووضوح، كما أن دراسة تجربة اليمن تعطي نتائج جيدة لأنها مرت بأزمات على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذي بدوره يسهل معرفة الدور الذي لعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد اليمني خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحليل تجربة اليمن في مجال ضمان مؤشر جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تطوير أنشطتها ومشروعاتها الجديدة وتحديد ترتيبها على المستوى الدولي والإقليمي، وفق بعض المحددات الثلاثة الرئيسية، كما تهدف الدراسة بتحليل اليمن في مجال جذب وتوظيف الاستثمار الأجنبي وبيان بعض التحديات، ومن ثم الخروج ببعض التوصيات للاستفادة من هذا المورد المالي للاستثمار كوعاء لتنمية الاقتصاد اليمني.

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي، من خلال تطرق المنهج الوصفي لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديد هيكل الصادرات والواردات والدول المصدرة والمستوردة للسلع، ومن ثم تكلفة الاستثمار على المستوى الإقليمي والقطاعي وأثرها السلبي على صادرات الأسواق العالمية، أما المنهج التحليلي فيأتي لتحليل البيانات والمعلومات الخاصة برصد واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، وتحليل الآثار التي تسببها هذه العوامل.

الحدود الزمنية للدراسة :

اعتمدت الدراسة على تحليل بيانات المدة من (2013 - 2017)، على أن تقسم إلى فترة ما قبل الحرب الأهلية وأثناء إبان الحرب الأهلية كالتالي: (2013 - 2014 ، 2015 - 2017)، ومن ثم الوقوف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، وبالتالي عرض أهم مشاريع الاستثمار الجديدة ومؤشرات الأداء والترتيب في ضوء مؤشرات ضمان جاذبية الاستثمار.

تقسيمات الدراسة :**تم تقسيم البحث إلى خمسة عناصر رئيسية :**

- أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ثانياً: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة.
- ثالثاً: الهيكل السلعي للصادرات والواردات في اليمن.
- رابعاً: الأداء العام والترتيب في مؤشر ضمان الجاذبية.
- خامساً: معوقات وإشكالات الواقع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

اهتمت العديد من الأدبيات بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، وتناولت دوافعه ومحدداته الكثير من الدراسات، فمنذ ظهور الفكر الكلاسيكي وحتى الآن ما زال التنظير مستمراً بسبب التغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاقتصادية والسياسية بشكل مستمر في العالم⁽¹⁾، ويتم معظم الاستثمار الأجنبي المباشر بوساطة الشركات متعددة الجنسية، بسبب احتياطاتها المالية الكبيرة والمتزايدة مما يجعلها بحاجة إلى استثمار مستمر، ولذا توسعت أعمالها في الخارج، فضلاً عن امتلاكها معرفة خاصة بالأسواق واحتكارها التكنولوجية، وسهولة حصولها على التمويل اللازم، مما يخفض تكلفتها الكلية⁽²⁾، أما الجهات الأخرى التي يمكن أن تتعهد بالاستثمار الأجنبي المباشر فهم الأفراد بمعنى أشخاص طبيعيين، أو مصادر حكومية، والشركات الدولية المتخصصة والمؤسسات المالية والاستثمارية (قطاع عام أو خاص أو مختلط)⁽³⁾.

أ- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

يُعرف مفهوم الاستثمار من الناحيتين اللغوية والاقتصادية، ففي المعنى اللغوي تستخدم كلمة استثمار، وهي مصدر استثمر للدلالة على «طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به»، أما من الناحية الاقتصادية فيُعرف الاستثمار بأنه «تخصيص رأس المال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة بقصد زيادة الطاقة الإنتاجية»⁽⁴⁾.

وينطوي مفهوم الاستثمارات الأجنبية تاريخياً على تصدير رأس المال من بلد معين يُسمى البلد المصدر أو الوطن الأم، حيث يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة، ويتم ذلك عن طريق تصدير الخامات أو المواد الأولية مثلاً من البلد الأم، حيث يتم إعادة تشكيلها إلى منتجات تبلغ قيمتها أضعاف قيمة الخامات، وبعد ذلك يقوم البلد المضيف بشراء القليل من المنتجات الصناعية المستوردة من بيع خاماته، ومن ثم يعمل رأس المال على تشكيل قطاع داخلي أجنبي منعزل عن اقتصاد البلد المضيف⁽⁵⁾.

(1) سعيد محمد أحمد، «دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصادات العربية»، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009، ص35.

(2) البرتيني، ج.م، «التخلف والتنمية في العالم الثالث»، ترجمة: زهير الحكيم، دار الحقيقة للطباعة والنشر، الطبعة الرابعة، بيروت، 1974، ص78.

(3) نادية منصور محمود الكركي، «واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق»، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص63.

(4) هناء عبد الغفار، «الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً»، بغداد، 2002، ص81.

(5) رياض نصر الذكي، «مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة في الكويت»، المعهد العربي للتخطيط، ورقة بحثية، الكويت، 2012، ص13.

كما يُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه «استثمار طويل الأجل يقوم به كيان سواء كان أفراداً أو مؤسسات أعمال، مقيم في اقتصاد معين في البلد الأم على مشروع مُقام في اقتصاد آخر في البلد المضيف»⁽⁶⁾.

أما منظمة التجارة العالمية فتُعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه يحدث عندما يمتلك مُستثمر مقيم في (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في (البلد المضيف) بقصد إدارته، ونظراً لصعوبة تحديد مفهوم السيطرة وللأغراض الإحصائية، فقد عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يمتلك المستثمر (10 %) أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لمؤسسة محدودة أو ما يعادل ذلك بالنسبة لمؤسسة فردية⁽⁷⁾.

ب- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يتوقف قرار القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر على عاملين مهمين يتمثل الأول بالمزايا التي تتمتع بها البلدان المضيضة وأهمها مزايا الموقع، ويتمثل العامل الثاني بإمكانية التوفيق بين اعتبارات الشركات المتعدية الجنسية في الأجل الطويل⁽⁸⁾، ويمكن تصنيف الاستثمار المباشر على أساس الملكية بأشكال عدة، حيث تقوم بعض المشاريع على أساس التملك المطلق، وتقوم الأخرى على أساس التملك الجزئي، وفيما يلي توضيح لأهم هذه الأشكال الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر⁽⁹⁾.

1- الاستثمار المملوك بالكامل

تفضل الشركات المتعدية الجنسية هذا الشكل عن باقي الأشكال، وذلك بسبب قيام تلك الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق، أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الاقتصادي سواء أكان إنتاجياً أو خدمياً في الدولة المضيضة، فضلاً عن هذا فإنه يسمح لوضع مراقبة قصوى على العمل، من جانب آخر نجد أن الدول المضيضة تتردد كثيراً بالتصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار، بل ترفضها في معظم الأحيان⁽¹⁰⁾، ويعود سبب تردد قبول معظم الدول المضيضة ولاسيما دول العالم الثالث لهذا الشكل، للخوف من التبعية الاقتصادية، والخوف من سيطرة الشركات الأجنبية على أسواقها⁽¹¹⁾.

(6) صابرين عبد الواحد، «المفاضلة بين القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002، ص93.

(7) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD، 2016)، ص71.

(8) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD، 2017)، ص134.

(9) محمد السيد السباعي، «أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر»، ورقة بحثية، مكتبة بيومي، القاهرة، 2013، ص9.

(10) زاهد محمد ديربي، «إدارة الأعمال الدولية»، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الأردن، 2011، ص53.

(11) دينا أحمد عمر، «أثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة»، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (29)، بغداد، 2007، ص38.

2- الاستثمار المشترك

يتمثل الاستثمار المشترك في المشروع الذي تمتلكه أو تشارك فيه دولتان أو أكثر، ولا تقتصر المشاركة على رأس المال فقط، بل تمتد لتشمل الإدارة والخبرة، براءة الاختراع والعلامات التجارية، وأن هذا الشكل ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيه شركة دولية تمارس حقاً في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية من دون السيطرة الكاملة عليه، ولهذا الشكل سمات عدة أهمها، أنه اتفاق طويل الأجل بين طرفين أحدهما وطني، والآخر أجنبي لممارسة نشاط معين داخل الدولة المضيفة، والطرف الوطني يكون تابعاً للقطاع العام أو الخاص، وقد يشارك أحد الأطراف بحصة رأس المال كله بينما يقدم الطرف الآخر التكنولوجيا مثلاً، وللطرفين حق المشاركة في إدارة المشروع⁽¹²⁾.

3- الاستثمار في المشروعات وعمليات التجميع

تكون المشروعات هنا على شكل اتفاقية بين طرفين أحدهما أجنبي والآخر وطني (قطاع عام أو خاص)، حيث يقوم الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين سيارة مثلاً، وفي معظم الأحيان، وبالأخص في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدقق العمليات وطرق التخزين والصيانة وغيرها، وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي⁽¹³⁾.

ثانياً: مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة

أ- أهم الشركات المستثمرة في اليمن للمدة (2013 - 2017)؛

تشير بيانات تلك الفترة إلى أن أهم دول مستثمرة في اليمن هي: (الهند، سلطنة عمان، سنغافورة، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، استراليا، الإمارات)، وقد بلغت عدد المشروعات القائمة لتلك الدول (8) مشاريع مقابل عدد (8) شركات، وقد بلغ إجمالي التكلفة لتلك المشروعات تقدر بـ (853) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (1).

(12) غريب بولرباح، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر»، مجلة الباحث، مخبر قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (10)، 2012، ص21.

(13) حلا سامي خضير، «الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي»، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (80)، 2010، ص23.

جدول رقم (1)

أهم الشركات المستثمرة في اليمن للمدة (2013-2017) (القيمة بالمليون دولار)

م	الدولة	الشركة	المشاريع/ الشركات	التكلفة
1	الهند	Bharat Heavy Electricals (BHEL)	1/1	220
2	سلطنة عمان	Raysut Cement	1/1	178
3	سنغافورة	SEA-ME-WE 5	1/1	134
4	الصين	AAE-1 Consortium	1/1	134
5	الولايات المتحدة الأمريكية	Verizon Communications	1/1	134
6	فرنسا	-	1/1	23
7	أستراليا	-	1/1	22
8	الإمارات	-	1/1	8
	الإجمالي	-	8/8	853

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويتبين من الجدول السابق أن جميع الدول تساوت في عدد المشروعات وعدد الشركات، ولكن اختلفت في القيمة، حيث احتلت الهند المرتبة الأولى فقد بلغت إجمالي تكلفتها (220) مليون دولار في حين احتلت سلطنة عمان المرتبة الثانية بقيمة بلغت (178) مليون دولار، كما جاءت سنغافورة والصين وأمريكا متساوية في التكلفة والتي بلغت (134) مليون دولار متخذة مراتبها على التوالي، مقارنة بدولة الإمارات التي احتلت المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة تكلفتها (8) مليون دولار ضمن مجموعة الدول المستثمرة خلال تلك الفترة.

ب- توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن إقليمياً للمدة (2013 - 2017) :

تشير بيانات المدة من (2013 - 2017) أن منطقة آسيا والمحيط الهادي احتلت المرتبة الأولى في نسب توزيع تكلفة الاستثمار إقليمياً، حيث بلغت نسبتها (59.8%) مقارنة بدول أوروبا الغربية، والتي بلغت نسبتها (2.7%)، فيما احتلت الشرق الأوسط المرتبة الثانية لتبلغ نسبتها (21.8%)، وتليها في المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية، والتي بلغت نسبتها (15.7%)، وقد بلغت القيمة الإجمالية لتكلفة الاستثمار الواردة إلى اليمن على المستوى الإقليمي (851.6) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

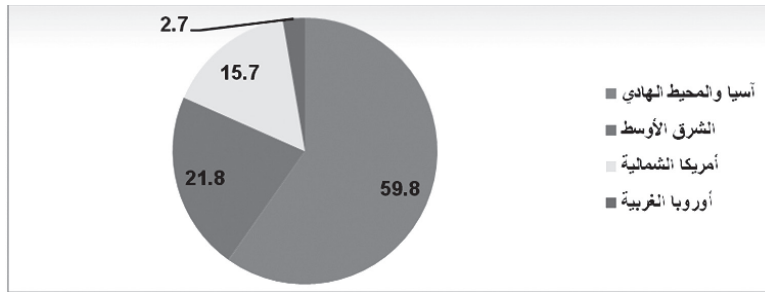
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع الإقليمي للمدة (2013-2017)
(القيمة بالمليون دولار)

م	الإقليم المستثمر	التكلفة	النسبة (%)
1	آسيا والمحيط الهادي	509.3	59.8 %
2	الشرق الأوسط	185.7	21.8 %
3	أمريكا الشمالية	133.8	15.7 %
4	أوروبا الغربية	22.8	2.7 %
	الإجمالي	851.6	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

شكل رقم (1)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع الإقليمي للمدة (2013 - 2017)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدول رقم (2).

ج- توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن قطاعياً للمدة (2013 - 2017)؛

تشير بيانات المدة من (2013 - 2017) أن قطاع الاتصالات احتل المرتبة الأولى في توزيع تكلفة الاستثمارات، حيث بلغت تكلفته (409) مليون دولار، تليها في المرتبة الثانية تكلفة الرعاية الصحية، حيث بلغت (289) مليون دولار، وقد احتلت المرتبة الثالثة تكلفة الطاقة البديلة/ المتجددة، حيث بلغت (220) مليون دولار، فيما جاءت كلاً من الغذاء والتبغ، والمنسوجات لتبلغ (16 ، 13) مليون دولار على التوالي، وتكون أقل تكلفة على التوالي بالنسبة لكامل الاستثمارات الواردة قطاعياً ولتمثل إجماليتها (1170) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (3).

جدول رقم (3)

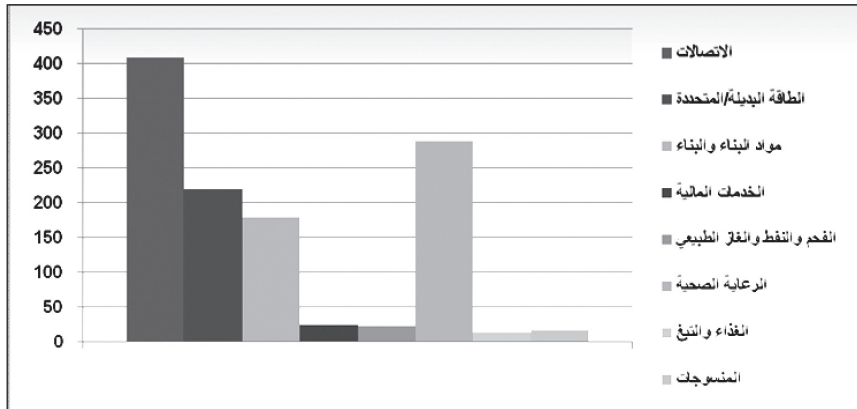
توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع القطاعي للمدة (2013 - 2017)
(القيمة مليون دولار)

م	البند	التكلفة
1	الاتصالات	409
2	الطاقة البديلة / المتجددة	220
3	مواد البناء والبناء	178
4	الخدمات المالية	23
5	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	22
6	الرعاية الصحية	289
7	الغذاء والتبغ	13
8	المنسوجات	16
	الإجمالي	1170

Source: FDI intelligence from the Financial Times

شكل رقم (2)

توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى اليمن حسب التوزيع القطاعي للمدة (2013-2017)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدول رقم (3).

ثالثاً: الهيكل السلعي للصادرات والواردات في اليمن للمدة (2013 - 2017)

بالنظر إلى ظهور الحرب الأهلية في اليمن في النصف الأخير من العام 2014، فلا بد ولزماً من تقسيم تلك الفترة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى لتُمثّل ما قبل فترة الحرب الأهلية، والثانية أثناء وإبان الحرب، وهي:

أ- مرحلة ما قبل الحرب الأهلية في اليمن (2013 - 2014) :

1- قيمة السلع التي تصدرها وتستوردها اليمن (2013) :

تشير بيانات العام 2013 أن إجمالي قيمة الصادرات من المنتجات والسلع التي تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى بلغت (10.1) مليون دولار، في حين بلغ إجمالي الواردات من المنتجات والسلع التي تستوردها اليمن (12.1) مليون دولار، وهذا بحسب ما توافر لدينا من بيانات، وهو ما يوضحه الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

إجمالي قيمة السلع التي تصدرها وتستوردها اليمن في العام 2013

«القيمة بالمليون دولار»

2013	القيمة
10.1	إجمالي قيمة الصادرات
12.1	إجمالي قيمة الواردات

Source: FDI intelligence from the Financial Times

2- الدول المُصدرة والمستوردة للسلع والمنتجات في اليمن (2014) :

تشير بيانات العام 2014 إلى أن أهم عشرة دول مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، الهند، تركيا، البرازيل، اليابان، هولندا، أمريكا، فرنسا، كوريا الجنوبية، استراليا)، وقد بلغت قيمة صادرات تلك الدول وأخرى (10.221.416) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (5).

جدول رقم (5)

أهم الدول المُصدرة للسلع إلى اليمن في العام 2014

واردات اليمن		الدول المُصدرة	الترتيب
القيمة (بالمليون دولار)	(% من حصة الواردات)		
2.201.399	21.5	الصين	1
1.331.954	13.0	الهند	2
647.662	6.3	تركيا	3
452.010	4.4	البرازيل	4
433.209	4.2	اليابان	5
413.663	4.0	هولندا	6
365.127	3.6	الولايات المتحدة الأمريكية	7
361.516	3.5	فرنسا	8
322.068	3.2	كوريا الجنوبية	9
284.848	2.5	أستراليا	10
3.407.960	33.1	أخرى	-
10.221.416	-	الإجمالي	

Source: FDI intelligence from the Financial Times

كما ويبين الجدول رقم (5) أن الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن، فقد بلغت قيمة صادراتها (2.201.399) مليون دولار بنسبة (21.5 %) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية الهند لتبلغ قيمة صادراتها (1.331.954) مليون دولار بنسبة (13.0 %)، فيما جاءت أستراليا في المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (284.848) مليون دولار بنسبة (2.5 %) من حصة الواردات، فيما سجلت بعض الدول الأخرى قيمة صادرات (3.407.960) بنسبة (33.1 %) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة عالية مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام 2014 إلى أن أهم عشرة دول مستوردة للسلع من اليمن هي: (اليابان، الهند، كوريا الجنوبية، الصين، سنغافورة، تايلاند، سلطنة عمان، باكستان، تايبيه الصينية، ماليزيا)، وقد بلغ إجمالي واردات تلك الدول وأخرى بقيمة (201.522.466) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

أهم الدول المستوردة للسلع من اليمن في العام 2014

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	الدول المستوردة	صادرات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الصادرات
1	اليابان	41.619.813	20.6
2	الهند	27.287.867	13.5
3	كوريا الجنوبية	16.196.064	8.0
4	الصين	15.760.114	7.8
5	سنغافورة	15.401.906	7.6
6	تايلاند	12.718.491	6.3
7	سلطنة عمان	9.515.135	4.7
8	باكستان	7.077.180	3.5
9	تايبيه الصينية	5.485.989	2.7
10	ماليزيا	4.756.332	2.4
-	أخرى	46.103.575	22.2
	الإجمالي	201.522.466	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (6) أن اليابان احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (41.619.813) مليون دولار بنسبة (20.6 %) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الهند لتبلغ قيمة واردتها (27.287.867) مليون دولار بنسبة (13.5 %)، فيما احتلت ماليزيا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (4.756.332) مليون دولار بنسبة (3.2 %) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

3- السلع والمنتجات التي تصدرها وتستوردها اليمن (2014):

تشير بيانات العام 2014 إلى أن أهم عشرة سلع ومنتجات تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى هي: (وقود معدني وزيت معدنية ومنتجات تقطيرها، الأسماك والقشريات، الحديد والصلب، البلاستيك ومنتجاته، الصلال والجلود الخام، مخلفات المواد الغذائية والأعلاف الحيوانية، الفواكه والمكسرات، النحاس ومصنوعاته، الرصاص ومصنوعاته، الألومنيوم ومصنوعاته)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدرة ما قيمته (9.050.498) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (7).

جدول رقم (7)

أهم السلع والمنتجات التي تصدرها اليمن في العام 2014

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	السلع المصدرة	صادرات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الصادرات
1	وقود معدني وزيت معدنية ومنتجات تقطيرها	8.709.345	0.3
2	الأسماك والقشريات	73.278	0.1
3	الحديد والصلب	42.887	0.0
4	البلاستيك ومنتجاته	35.195	0.0
5	الصلال والجلود الخام	27.254	0.1
6	مخلفات المواد الغذائية والأعلاف الحيوانية	25.769	0.0
7	الفواكه والمكسرات	24.460	0.0
8	النحاس ومصنوعاته	20.961	0.0
9	الرصاص ومصنوعاته	13.375	0.2
10	الألومنيوم ومصنوعاته	12.047	0.0
-	أخرى	65.927	0.0
	الإجمالي	9.050.498	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (7) أن الوقود المعدني ومنتجات تقطيره احتل المرتبة الأولى كأهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (8.709.345) مليون دولار بنسبة (0.3%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الأسماك والقشريات لتبلغ قيمته (73.278) مليون دولار بنسبة (0.1%)، فيما سجل الألومنيوم ومصنوعاته أقل قيمة لتبلغ (12.047) مليون دولار بنسبة (0.0%) من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام 2014 إلى أن أهم عشرة سلع ومنتجات تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (وقود معدني وزيت معدنية ومنتجات تقطيرها، الحبوب، مركبات غير السكك الحديدية، المفاعلات النووية، الحديد والصلب، المعدات الكهربائية والإلكترونية، السكريات والحلويات، منتجات طبية، منتجات الألبان، مواد الملابس والإكسسوارات)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (10.221.360) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

أهم السلع والمنتجات التي تستوردها اليمن في العام 2014

(القيمة بالمليون دولار)

واردات اليمن		الدول المستوردة	الترتيب
القيمة	(%) من حصة الواردات		
1.475.656	0.0	وقود معدني وزيوت معدنية ومنتجات تقطيرها	1
1.306.379	1.1	الحبوب	2
915.706	0.1	مركبات غير السلك الحديدية	3
548.125	0.0	المفاعلات النووية	4
511.388	0.1	الحديد والصلب	5
452.639	0.0	المعدات الكهربائية والإلكترونية	6
370.958	0.8	السكريات والحلويات	7
308.309	0.1	منتجات طبية	8
289.517	0.3	منتجات الألبان	9
278.349	0.1	مواد الملابس والإكسسوارات	10
3.674.334	4.3	أخرى	-
10.221.360	-	الإجمالي	

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (8) أن الوقود المعدني ومنتجات تقطيره احتل المرتبة الأولى كأهم منتج تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (1.475.656) مليون دولار بنسبة (0.0%) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية الحبوب لتبلغ قيمته (1.306.379) مليون دولار بنسبة (1.1%)، فيما سجلت مواد الملابس والإكسسوارات أقل قيمة لتبلغ (278.349) ألف دولار بنسبة (0.1%) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

ب- مرحلة أثناء إبان الحرب الأهلية في اليمن (2015 - 2017):

1- الدول المصدرة والمستوردة للسلع والمنتجات إلى اليمن (2015):

تشير بيانات العام 2015 إلى أن أهم عشرون دول مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، سلطنة عمان، السعودية، الهند، تركيا، أستراليا، هولندا، البرازيل، روسيا، كوريا الجنوبية، تايلاند، ألمانيا، أمريكا، ماليزيا، الأرجنتين، فرنسا، اليابان، بلجيكا، إيطاليا، جنوب إفريقيا)، وقد بلغت قيمة صادرات تلك الدول وأخرى ما قيمته (6.100.126) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

أهم الدول المُصدرة للسلع إلى اليمن في العام 2015

(القيمة بالمليون دولار)

واردات اليمن		الدول المُصدرة	الترتيب
من حصة الواردات (%)	القيمة		
1366.4	1.436.297	الصين	1
848.9	562.983	سلطنة عمان	2
822.9	517.236	المملكة العربية السعودية	3
804.5	461.346	الهند	4
741.6	395.961	تركيا	5
675.8	289.530	أستراليا	6
583.1	246.584	هولندا	7
566.3	214.545	البرازيل	8
469.5	206.874	روسيا	9
408.6	203.419	كوريا الجنوبية	10
384.2	172.187	تايلاند	11
331.0	162.206	ألمانيا	12
321.9	158.790	الولايات المتحدة الأمريكية	13
317.6	154.370	ماليزيا	14
314.5	129.472	الأرجنتين	15
313.2	121.263	فرنسا	16
298.7	113.600	اليابان	17
271.6	67.214	بلجيكا	18
250.9	66.338	إيطاليا	19
199.1	58.463	جنوب إفريقيا	20
1751.1	361.448	أخرى	-
-	6.100.126	الإجمالي	

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (9) أن الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن، فقد بلغت قيمة صادراتها (1.436,297) مليون دولار بنسبة (1366.4 %) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية سلطنة عمان لتبلغ قيمة صادراتها (562.983) مليون دولار بنسبة (848.9 %)، فيما جاءت جنوب إفريقيا في المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (58.463) مليون دولار بنسبة (199.1 %) من حصة الواردات، فيما سجلت بعض الدول الأخرى قيمة صادرات (361.448) بنسبة (1751.1 %) من حصة الواردات على مستوى العالم.

كما تشير بيانات العام 2016 إلى أن أهم عشرة دول مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، تركيا، سلطنة عمان، الهند، البرازيل، السعودية، مصر، أستراليا، أمريكا، الأرجنتين)، وقد بلغت قيمة صادرات تلك الدول ما قيمته (2.934.710) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (10).

جدول رقم (10)

أهم الدول المُصدرة للسلع إلى اليمن في العام 2016

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	الدول المُصدرة	واردات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الواردات
1	الصين	1.710	27.4
2	تركيا	537	8.6
3	سلطنة عمان	518	8.3
4	الهند	448	7.2
5	البرازيل	384	6.1
6	المملكة العربية السعودية	304	4.9
7	مصر	215	3.4
8	أستراليا	188	3.0
9	الولايات المتحدة الأمريكية	171	2.7
10	الأرجنتين	168	2.7
	الإجمالي	2.934.710	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (10) أن الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن، فقد بلغت قيمة صادراتها (1.710) مليار دولار بنسبة (27.4 %) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية تركيا لتبلغ قيمة صادراتها (537) ألف دولار بنسبة (8.6 %)، فيما احتلت الأرجنتين المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (168) مليون دولار بنسبة (2.7 %) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة متساوية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومنخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

وقد أشارت بيانات العام 2017 إلى أن أهم عشرة دول مُصدرة للسلع إلى اليمن هي: (الصين، تركيا، السعودية، البرازيل، الهند، سلطنة عمان، روسيا، مصر، أستراليا، أمريكا)، وقد بلغت قيمة صادرات تلك الدول ما قيمته (3.069.646) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (11).

جدول رقم (11)

أهم الدول المُصدرة للسلع إلى اليمن في العام 2017

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	الدول المُصدرة	واردات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الواردات
1	الصين	1.646	25.5
2	تركيا	573	8.9
3	المملكة العربية السعودية	423	6.6
4	البرازيل	404	6.3
5	الهند	370	5.7
6	سلطنة عمان	327	5.1
7	روسيا	304	4.7
8	مصر	254	3.9
9	أستراليا	208	3.2
10	الولايات المتحدة الأمريكية	205	3.2
	الإجمالي	3.069.646	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (11) أن الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن، فقد بلغت قيمة صادراتها (1.646) مليار دولار بنسبة (25.5 %) من حصة الواردات، وجاءت في المرتبة الثانية تركيا لتبلغ قيمة صادراتها (573) ألف دولار بنسبة (8.9 %)، فيما احتلت أمريكا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة صادراتها (205) مليون دولار بنسبة (3.2 %) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام 2015 إلى أن أهم عشرون دولة مستوردة للسلع من اليمن هي: (الصين، كوريا الجنوبية، الهند، السعودية، اليابان، تايلاند، أمريكا، سلطنة عمان، تايوان، هونغ كونغ، تركيا، ماليزيا، إثيوبيا، الأردن، إيطاليا، الكويت، البحرين، المملكة المتحدة، ألمانيا، سيرلانكا)، وقد بلغ إجمالي واردات تلك الدول وأخرى ما قيمته (1.948.969) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (12).

جدول رقم (12)

أهم الدول المستوردة للسلع من اليمن في العام 2015

(القيمة بالمليون دولار)

صادرات اليمن		الدول المستوردة	الترتيب
القيمة	(%) من حصة الصادرات		
891.450	45.7	الصين	1
361.343	18.5	كوريا الجنوبية	2
179.207	9.2	الهند	3
142.266	7.3	المملكة العربية السعودية	4
134.924	6.9	اليابان	5
62.194	3.2	تايلاند	6
49.021	2.5	الولايات المتحدة الأمريكية	7
24.124	1.2	سلطنة عمان	8
18.088	0.9	تايوان	9
12.753	0.7	هونغ كونغ	10
10.951	0.6	تركيا	11
7.962	0.4	ماليزيا	12
7.325	0.4	إثيوبيا	13
7.200	0.4	الأردن	14
6.659	0.3	إيطاليا	15
5.581	0.3	الكويت	16
5.071	0.3	البحرين	17
3.244	0.2	المملكة المتحدة	18
2.638	0.1	ألمانيا	19
2.277	0.1	سيرلانكا	20
14.671	0.8	أخرى	-
1.948.969	-	الإجمالي	

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (12) أن الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (891.450) مليون دولار بنسبة (45.7%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية كوريا الجنوبية لتبلغ قيمة واردتها (361.343) مليون دولار بنسبة (18.5%)، فيما احتلت سيرلانكا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (2.277) مليون دولار بنسبة (0.8%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام 2016 إلى أن أهم عشرة دول مستوردة للسلع من اليمن هي: (سلطنة عمان، الصين، السعودية، مصر، تايلاند، هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، ماليزيا، الهند، هولندا)، وقد بلغ إجمالي واردات تلك الدول ما قيمته (604) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

أهم الدول المستوردة للسلع من اليمن في العام 2016

(القيمة بالمليون دولار)

صادرات اليمن		الدول المستوردة	الترتيب
القيمة	(%) من حصة الصادرات		
297	46.4	سلطنة عمان	1
166	26.0	الصين	2
39	6.1	المملكة العربية السعودية	3
29	4.5	مصر	4
20	3.2	تايلاند	5
18	2.8	هونغ كونغ	6
17	2.6	كوريا الجنوبية	7
9	1.3	ماليزيا	8
5	0.8	الهند	9
4	0.7	هولندا	10
604	-	الإجمالي	

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (13) أن سلطنة عمان احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (297) مليون دولار بنسبة (46.4%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الصين لتبلغ قيمة واردتها (166) مليون دولار بنسبة (26.0%)، فيما احتلت هولندا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (4) مليون دولار بنسبة (0.7%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

وقد أشارت بيانات العام 2017 إلى أن أهم عشرة دول مستوردة للسلع من اليمن هي: (الصين، سلطنة عمان، تايلاند، السعودية، الهند، كوريا الجنوبية، مصر، باكستان، هونغ كونغ، روسيا)، وقد بلغ إجمالي واردات تلك الدول ما قيمته (720) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (14).

جدول رقم (14)

أهم الدول المستوردة للسلع من اليمن في العام 2017

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	الدول المستوردة	صادرات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الصادرات
1	الصين	427	49.2
2	سلطنة عمان	110	12.7
3	تايلاند	53	6.1
4	المملكة العربية السعودية	27	3.1
5	الهند	25	2.9
6	كوريا الجنوبية	17	1.9
7	مصر	16	1.9
8	باكستان	16	1.8
9	هونغ كونغ	15	1.7
10	روسيا	14	1.7
	الإجمالي	720	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (14) أن الصين احتلت المرتبة الأولى كأهم دولة مستوردة للسلع من اليمن، فقد بلغت قيمة واردتها (427) مليون دولار بنسبة (49.2%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية سلطنة عمان لتبلغ قيمة واردتها (110) مليون دولار بنسبة (12.7%)، فيما احتلت روسيا المرتبة الأخيرة لتبلغ قيمة واردتها (14) مليون دولار بنسبة (1.7%) من حصة الواردات على مستوى العالم، وهي نسبة متساوية مع هونغ كونغ، ومنخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

2- السلع والمنتجات التي تصدرها وتستوردها اليمن (2015) :

تشير بيانات العام 2015 إلى أن أهم عشرون سلعة ومنتج تصدرها اليمن هي: (الوقود المعدني والزيوت، الأسماك، الفاكهة والمكسرات، القهوة والشاي والتوابل، الخضروات، الجلود الخام، لدائن ومصنوعات، نحاس ومصنوعاته، المنتجات الحيوانية، حديد وفولاذ، حبوب، المنتجات النباتية، اللحوم، الألومنيوم، الرصاص، الآلات والمفاعلات، المعدات الإلكترونية، المخلفات، صيدلانية، السفن والقوارب)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدر ما قيمته (1.948.958) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (15).

جدول رقم (15)

أهم السلع والمنتجات التي تصدرها اليمن في العام 2015

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	السلع المصدرة	صادرات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الصادرات
1	الوقود المعدني والزيت ومنتجات التقطير	1.643.715	84.3
2	الأسماك	78.447	4.0
3	المفاهكة والمكسرات	53.673	2.8
4	القهوة والشاي والتوابل	21.593	1.1
5	الخضروات والجزور والدرنات	20.275	1.0
6	الجلود الخام	14.810	0.8
7	لدائن ومصنوعات	13.384	0.7
8	نحاس ومصنوعاته	12.632	0.6
9	المنتجات الحيوانية	12.379	0.6
10	حديد وفولاذ	8.253	0.4
11	حبوب	7.961	0.4
12	المنتجات الحيوانية والنباتية	6.947	0.4
13	محضرات اللحوم والأسماك	6.364	0.3
14	الألومنيوم ومصنوعاته	5.336	0.3
15	الرصااص ومصنوعاته	5.163	0.3
16	الآلات والمفاعلات	4.362	0.2
17	المعدات الإلكترونية والكهربائية	3.270	0.2
18	المخلفات والنفايات	2.502	0.1
19	منتجات صيدلانية	1.955	0.1
20	السفن والقوارب	1.894	0.1
-	أخرى	24.043	1.2
-	الإجمالي	1.948.958	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (15) أن الوقود المعدني ومنتجات تقطيره احتل المرتبة الأولى كأهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (1.643.715) مليون دولار بنسبة (84.3%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الأسماك والقشريات لتبلغ قيمته (78.447) مليون دولار بنسبة (4.0%)، فيما سجلت منتجات السفن والقوارب أقل قيمة لتبلغ (1.894) مليون دولار بنسبة (0.1%) من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام 2016 إلى أن أهم عشرة سلع ومنتجات تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى هي: (اللؤلؤ والأحجار الكريمة، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، الأسماك، النحاس ومصنوعاته، الفاكهة والمكسرات، البلاستيك ومصنوعاته، القهوة والشاي والتوابل، الجلود الخام، الألومنيوم ومصنوعاته، المخلفات والنفايات)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدرة (607) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (16).

جدول رقم (16)

أهم السلع والمنتجات التي تصدرها اليمن في العام 2016

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	السلع المصدرة	صادرات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الصادرات
1	اللؤلؤ والأحجار الكريمة	264	41.2
2	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	158	24.7
3	الأسماك	91	14.2
4	النحاس ومصنوعاته	22	3.5
5	الفاكهة والمكسرات	18	2.8
6	البلاستيك ومصنوعاته	13	2.0
7	القهوة والشاي والتوابل	12	1.8
8	الجلود الخام	11	1.7
9	الألومنيوم ومصنوعاته	9	1.4
10	المخلفات والنفايات	9	1.4
	الإجمالي	607	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (16) أن الوقود المعدني احتل المرتبة الأولى كأهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (158) مليون دولار بنسبة (24.7%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية الأسماك لتبلغ قيمته (91) مليون دولار بنسبة (14.2%)، فيما سجلت المخلفات والنفايات أقل قيمة لتبلغ (9) مليون دولار بنسبة (1.4%) متساوية بذلك مع الألومنيوم ومصنوعاته من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

وقد أشارت بيانات العام 2017 إلى أن أهم عشرة سلع ومنتجات تصدرها اليمن إلى الدول الأخرى هي: (الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، اللؤلؤ والأحجار الكريمة، الأسماك، الفاكهة والمكسرات، النحاس ومصنوعاته، القوي والشاي والتوابل، البلاستيك ومصنوعاته، الحديد والفولاذ، الألومنيوم ومصنوعاته، منتجات الألبان)، وقد بلغ إجمالي السلع المصدرة (1574) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (17).

جدول رقم (17)

أهم السلع والمنتجات التي تصدرها اليمن في العام 2017
(القيمة بالمليون دولار)

صادرات اليمن		السلع المصدرة	الترتيب
القيمة	(%) من حصة الصادرات		
868	51.8	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	1
427	25.5	للؤلؤ والأحجار الكريمة	2
110	6.6	الأسماك	3
53	3.2	الفاكهة والمكسرات	4
27	1.6	المنحاس ومصنوعاته	5
25	1.5	القوى والشاي والتوابل	6
17	1.0	البلاستيك ومصنوعاته	7
16	1.0	الحديد والفولاذ	8
16	0.9	الألومنيوم ومصنوعاته	9
15	0.9	منتجات الألبان	10
1574	-	الإجمالي	

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (17) والشكل رقم (11) أن الوقود المعدني ومنتجات تقطيره احتل المرتبة الأولى كأهم منتج تصدره اليمن إلى الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (868) مليون دولار بنسبة (51.8%) من حصة الصادرات، وجاءت في المرتبة الثانية اللؤلؤ والأحجار الكريمة لتبلغ قيمته (427) مليون دولار بنسبة (25.5%)، فيما سجلت منتجات الألبان أقل قيمة لتبلغ (15) مليون دولار بنسبة (0.9%) من حصة صادرات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام 2015 إلى أن أهم عشرون سلعة ومنتج تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (الحبوب، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، مركبات غير السكك الحديدية، المعدات الإلكترونية والكهربائية، مستلزمات الملابس والإكسسوارات، السكريات والحلويات، لدائن ومصنوعاتها، الآلات والمفاعلات، حديد وفولاذ، الحبوب ومنتجات الألبان، المنتجات الحيوانية، الخضروات والفواكه، الأحذية ومنتجاتها، منتجات صيدلانية، مستلزمات الملابس والإكسسوارات، المنتجات الحيوانية والنباتية، اللحوم وأحشاء الحيوانات، مستلزمات الحديد والصلب، خيوط صناعية، منتجات الورق والكرتون)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (6.100.095) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (18).

جدول رقم (18)

أهم السلع والمنتجات التي تستوردها اليمن في العام 2015

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	السلع المستوردة	واردات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الواردات
1	الحبوب	1.027.264	16.8
2	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	801.189	13.1
3	مركبات غير السلك الحديدية	370.125	6.1
4	المعدات الإلكترونية والكهربائية	285.370	4.7
5	مستلزمات الملابس والإكسسوارات	222.291	3.6
6	السكريات والحلويات	207.714	3.4
7	لدائن ومصنوعاتها	204.129	3.3
8	الألات والمفاعلات	199.419	3.3
9	حديد وفولاذ	189.611	3.1
10	الحبوب ومنتجات الألبان	179.173	2.9
11	المنتجات الحيوانية	159.173	2.6
12	الخضروات والفواكه	147.707	2.4
13	الأحذية ومنتجاتها	145.974	2.4
14	منتجات صيدلانية	133.910	2.2
15	مستلزمات الملابس والإكسسوارات	125.058	2.1
16	المنتجات الحيوانية والنباتية	120.511	2.0
17	اللحوم وأحشاء الحيوانات	105.088	1.7
18	مستلزمات الحديد والصلب	90.655	1.5
19	خيوط صناعية	84.367	1.4
20	منتجات الورق والكرتون	74.959	1.2
-	أخرى	1.226.243	20.1
	الإجمالي	6.100.095	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (18) أن الحبوب احتلت المرتبة الأولى كأهم منتج تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (1.027.264) مليون دولار بنسبة (16.8 %) من حصة الواردات، وجاء في المرتبة الثانية الوقود المعدني ومنتجات تقطيره لتبلغ قيمته (801.189) مليون دولار بنسبة (13.1 %)، فيما سجلت منتجات الورق والكرتون أقل قيمة لتبلغ (74.959) ألف دولار بنسبة (1.2 %) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول الأخرى ودول الدراسة خلال تلك الفترة.

كما تشير بيانات العام 2016 إلى أن أهم عشرة سلع ومنتجات تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (الحبوب، مركبات غير السكك الحديدية، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، السكر والحلويات، الحديد والفلوآذ، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، منتجات صيدلانية، البلاستيك ومصنوعاته، الآلات والمفاعلات، مستلزمات الملابس والإكسسوارات)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (3331) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (19).

جدول رقم (19)

أهم السلع والمنتجات التي تستوردها اليمن في العام 2016

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	السلع المستوردة	واردات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الواردات
1	الحبوب	821	13.1
2	مركبات غير السكك الحديدية	399	6.4
3	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	353	5.6
4	السكر والحلويات	346	5.6
5	الحديد والفلوآذ	307	4.9
6	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	255	4.1
7	منتجات صيدلانية	245	3.9
8	البلاستيك ومصنوعاته	223	3.6
9	الآلات والمفاعلات	201	3.2
10	مستلزمات الملابس والإكسسوارات	181	2.9
	الإجمالي	3331	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (19) أن الحبوب احتلت المرتبة الأولى كأهم منتج تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (821) مليون دولار بنسبة (13.1 %) من حصة الواردات، وجاء في المرتبة الثانية مركبات غير السكك الحديدية لتبلغ قيمته (399) مليون دولار بنسبة (6.4 %)، فيما سجلت مستلزمات الملابس والإكسسوارات أقل قيمة لتبلغ (181) مليون دولار بنسبة (2.9 %) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

وقد أشارت بيانات العام 2017 إلى أن أهم عشرة سلع ومنتجات تستوردها اليمن من الدول الأخرى هي: (الحبوب، الحديد والفلوآذ، السكريات والحلويات، مركبات غير السكك الحديدية، الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، الأجهزة الكهربائية والإلكترونية، منتجات صيدلانية، البلاستيك ومصنوعاته، الآلات والمفاعلات، دهون وزيوت حيوانية ونباتية)، وقد بلغ إجمالي السلع المستوردة ما قيمته (3600) مليون دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (20).

جدول رقم (20)

أهم السلع والمنتجات التي تصدرها اليمن في العام 2017

(القيمة بالمليون دولار)

الترتيب	السلع المستوردة	واردات اليمن	
		القيمة	(%) من حصة الواردات
1	الحبوب	948	14.7
2	الحديد والفولاذ	420	6.5
3	السكريات والحلويات	397	6.2
4	مركبات غير السكك الحديدية	326	5.1
5	الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير	288	4.5
6	الأجهزة الكهربائية والإلكترونية	279	1.3
7	منتجات صيدلانية	257	4.0
8	البلاستيك ومصنوعاته	257	4.0
9	الآلات والمفاعلات	230	3.6
10	دهون وزيوت حيوانية ونباتية	198	3.1
	الإجمالي	3600	-

Source: FDI intelligence from the Financial Times

ويبين الجدول رقم (20) أن الحبوب احتلت المرتبة الأولى كأهم منتج تستورده اليمن من الدول الأخرى، فقد بلغت قيمته (948) مليون دولار بنسبة (14.7 %) من حصة الواردات، وجاء في المرتبة الثانية الحديد والفولاذ لتبلغ قيمته (420) مليون دولار بنسبة (6.5 %)، فيما سجلت المنتجات الحيوانية والنباتية أقل قيمة لتبلغ (198) مليون دولار بنسبة (3.1 %) من حصة واردات اليمن على مستوى العالم، وهي نسبة منخفضة مقارنة بدول الدراسة خلال تلك الفترة.

وبتحليل الهيكل السلعي للصادرات والواردات في اليمن خلال العامين (2013، 2014) وهي فترة ما قبل الحرب الأهلية مقارنة بالأعوام (2015، 2016، 2017) وهي فترة أثناء إبان الحرب الأهلية في اليمن يتبين أن قيمة الصادرات لليمن في العام 2013 بلغت (10.100.000) مليون دولار، وفي العام 2014 بلغت قيمة الصادرات (9.050.498) مليون دولار، في حين بلغ

إجمالي الواردات من المنتجات والسلع التي تستوردها اليمن (12.100.000) مليون دولار في العام 2013، بينما بلغت قيمة الواردات من السلع والمنتجات في العام 2014 (10.221.360) مليون دولار. أما العام 2015 فقد بلغت قيمة الصادرات (1.948.696) مليون دولار، فيما بلغت قيمة الواردات من نفس العام (6.100.126) مليون دولار، وفي العام 2016 فقد بلغت قيمة الصادرات (6.040.000) مليون دولار، فيما بلغت قيمة الواردات من نفس العام (2.934.710) مليون دولار. أما العام 2017 فقد بلغت قيمة الصادرات (7.200.000) مليون دولار، فيما بلغت قيمة الواردات من نفس العام (3.069.646) مليون دولار. ويتضح من هذا أن فترة ما قبل الحرب كانت نسبة الصادرات مرتفعة حيث تراوحت معاملاتها ما بين (9 ، 10 مليون دولار) مُسجلة انخفاضاً للصادرات أثناء وما بعد الحرب لتتراوح معاملاتها ما بين (1 ، 6 ، 7 مليون دولار على التوالي لتلك السنوات)، وفيما يخص الواردات فيتضح من هذا أن فترة ما قبل الحرب كانت نسبة الواردات مرتفعة حيث تراوحت معاملاتها ما بين (10 ، 12 مليون دولار) مُسجلة انخفاضاً للواردات أثناء وما بعد الحرب لتتراوح معاملاتها ما بين (6 ، 2 ، 3 مليون دولار على التوالي لتلك السنوات).

رابعاً: الأداء العام والترتيب في مؤشر ضمان الجاذبية:

بالنظر إلى ظهور الحرب الأهلية في اليمن في النصف الأخير من العام 2014، فلا بد ولزماً من تقسيم تلك الفترة إلى مرحلتين، المرحلة الأولى لتُمثل ما قبل فترة الحرب الأهلية، والثانية أثناء وإبان الحرب، وهي:

أ- مؤشر الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- مرحلة ما قبل الحرب الأهلية في اليمن (2013-2014):

يشير مؤشر الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر لتلك المدة أن الناتج المحلي الإجمالي بلغت قيمته على التوالي (40.4، 43.2) مليار دولار، مقابل الدين الخارجي من الإجمالي بنسبة (15.2%، 14.3%) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين جاء إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة (30.8، 27.8%) من الناتج المحلي ليصل معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ما قيمته (1.515.9، 1.574.2) دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (21).

جدول رقم (21)

مؤشرات الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار للمدة (2013-2014)

(العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)

م	البند	2013	2014
1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	40.4	43.2
2	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	4.8	0.2-
3	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	1.515.9	1.574.2
4	التضخم (متوسط أسعار المستهلك) (%)	11.0	8.2
5	إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي (%)	30.8	27.8
6	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	1.2-	0.7-
7	ميزان الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي	3.1-	1.7-
8	إجمالي الصادرات للسلع والخدمات (مليار دولار)	9.0	9.3
9	إجمالي الواردات للسلع والخدمات (مليار دولار)	12.2	12.3
10	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	4.9	4.1
11	الواردات التي تغطيها الاحتياطيات (عدد الشهور)	4.8	4.0
12	الدين الخارجي الإجمالي (%) من الناتج المحلي	15.2	14.3
13	عدد السكان (مليون نسمة)	26.7	27.5

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) للأعوام (2013 - 2017).

2- مرحلة أثناء وبعد الحرب الأهلية في اليمن (2015 - 2017) :

تشير بيانات المدة من (2015 - 2017) أن الناتج المحلي الإجمالي بلغت قيمته على التوالي (43.1، 46.4، 47.2) مليار دولار، مقابل الدين الخارجي من الإجمالي بنسبة (14.1 %، 14.3 %، 15.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي، في حين جاء إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة (23.4 %، 24.5 %، 24.3 %) من الناتج المحلي ليصل معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ما قيمته (1.525.3، 1.591.6، 1.573.9) دولار، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (22).

جدول رقم (22)

مؤشرات الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار للمدة (2015 - 2017)

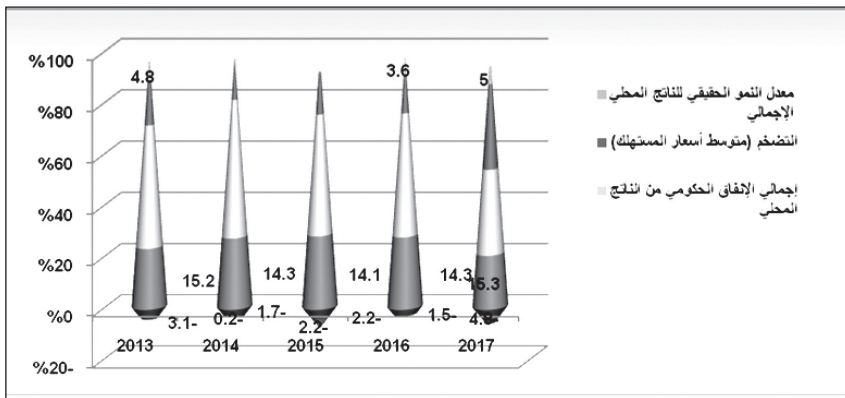
(العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي)

م	البند	2015	2016	2017
1	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	43.1	46.4	47.2
2	معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي	2.2-	3.6	5.0
3	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار)	1.525.3	1.591.6	1.573.9
4	التضخم (متوسط أسعار المستهلك) (%)	8.1	7.5	24.2
5	إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي (%)	23.4	24.5	24.3
6	ميزان الحساب الجاري (مليار دولار)	1.0-	0.7-	2.3-
7	ميزان الحساب الجاري (%) من الناتج المحلي	2.2-	1.5-	4.8-
8	إجمالي الصادرات للسلع والخدمات (مليار دولار)	9.2	10.2	6.5
9	إجمالي الواردات للسلع والخدمات (مليار دولار)	11.3	12.2	11.4
10	إجمالي الاحتياطيات الرسمية (مليار دولار)	3.7	3.8	1.1
11	الواردات التي تغطيها الاحتياطيات (عدد الشهور)	3.9	3.7	4.6
12	الدين الخارجي الإجمالي (%) من الناتج المحلي	14.1	14.3	15.3
13	عدد السكان (مليون نسمة)	28.3	29.1	30.0

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي (IMF) للأعوام (2013 - 2017).

شكل رقم (3)

مؤشرات الأداء العام لضمان جاذبية الاستثمار للمدة (2013 - 2017)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدولين رقمي (21 ، 22).

ويتبين من الجدولين رقمي (22، 21) والشكل رقم (3) أن أعلى قيمة للنتائج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة بلغت (47.2) مليار دولار وهي تمثل العام 2017، في حين بلغ أعلى معدل للنمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي ما نسبته (5.0 %) وهي أيضاً تمثل العام 2017 مقابل أعلى نسبة للدين الخارجي من الإجمالي بنسبة (15.3 %) من النتائج المحلي الإجمالي وهي تمثل العام 2017، في حين جاء أقل نسبة لإجمالي الإنفاق الحكومي (23.4 %) من النتائج المحلي وهو يمثل العام 2015، ليصل أعلى معدل للنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ما قيمته (1.591.6) دولار وهو ما يمثل العام 2016، وعليه فإن أعلى مؤشرات للجاذبية كانت من نصيب العام 2017، أمام العام 2015، فسجل أقل إنفاق للحكومة، وبالتالي جاء أعلى معدل للنتائج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في السنة التالية لترشيده الإنفاق الحكومي كعائد على الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- مؤشر تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر (2013 - 2017) :

تشير بيانات المدة من (2013 - 2017) مؤشرات التدفقات الاستثمارية الواردة إلى اليمن في تلك الفترة كانت ممثلة بالسلب، وأن أقل معدل تدفقات يمثله العام 2015، والتي بلغت قيمته (- 15) مليون دولار مقابل الأرصدة الواردة لليمن في العام 2017 لتبلغ قيمتها (2.595) مليون دولار مقابل أعلى تدفقات جاءت في العام 2013 لتبلغ قيمتها (3.675) مليون دولار، وهو ما تُظهره بيانات الجدول رقم (23).

جدول رقم (23)

مؤشرات تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2013 - 2017)

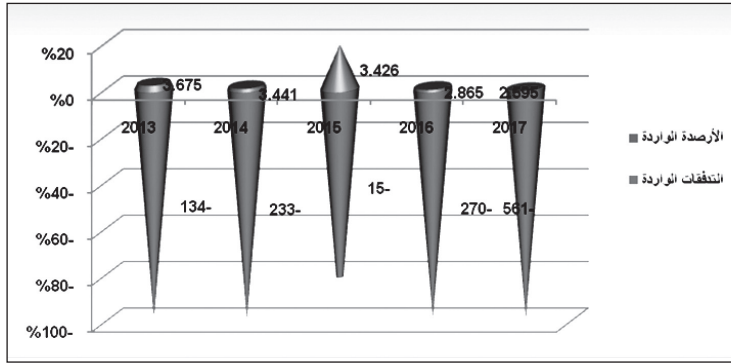
(القيمة بالمليون دولار)

السنوات					البيان
2017	2016	2015	2014	2013	
561-	270-	15-	233-	134-	التدفقات الواردة
2.595	2.865	3.426	3.441	3.675	الأرصدة الواردة

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

شكل رقم (4)

مؤشرات تدفقات أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر للمدة (2013 - 2017)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات ونسب الجدول رقم (23).

ج- الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية والأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية:

1- الترتيب وقيمة المؤشر العام للجاذبية للمدة (2013 - 2017):

جاءت بيانات المدة من (2013 - 2017) لتشير أن أفضل ترتيب لليمن على المستوى العالمي كان بداية من العام (2015 - 2017)، حيث جاءت في المرتبة أ (55) مقارنة بالعامين (2013، 2014) حيث جاءت في المرتبة (56) بمتوسط قيمة يتراوح ما بين (33.9%، 47%)، وعلى مستوى الدول العربية فكان أفضل ترتيب في العام 2015 حيث جاءت في المرتبة أ (67) بقيمة تبلغ (40%) مقارنة بالأعوام (2013، 2016، 2017) فقد جاءت في المرتبة أ (68) بقيمة تتراوح ما بين (28%، 40%) فيما احتلت في العام 2014 المرتبة أ (71) بقيمة (36.7%)، وأما على المستوى اليمني فقد كان العام 2013 هو أفضل للترتيب في مؤشر الجاذبية لتحل المرتبة أ (97) بقيمة (19.5%) مقارنة بالعام 2017 والتي انخفض فيه المؤشر ليصل إلى المرتبة أ (105) بقيمة (28%)، وهو ما تظهره بيانات الجدول رقم (24).

جدول رقم (24)

مؤشر الترتيب والقيمة العام للجاذبية للمدة (2013 - 2017)

2017		2016		2015		2014		2013		البيان
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
47	55	45.6	55	45.8	55	42.8	56	33.9	56	المتوسط العالمي
42	68	40.2	68	40.4	67	36.7	71	28.0	68	الدول العربية
28	105	28.7	104	29.4	102	27.7	99	19.5	97	اليمن

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للأعوام (2013 - 2017).

2- الأداء في المجموعات الثلاثة الرئيسية للمدة (2013 - 2017) :

جدول رقم (25)

مؤشر الأداء في المجموعات الرئيسية الثلاثة للمدة (2013 - 2017)

2017			2016			2015			2014			2013			البيان
المتطلبات الأساسية	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية	المتطلبات الأساسية	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية	المتطلبات الأساسية	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية	المتطلبات الأساسية	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية	المتطلبات الأساسية	العوامل الكامنة	العوامل الخارجية	
59.0	53.0	29.0	57.0	51.0	28.7	57.4	50.9	29.7	57.3	50.0	23.6	53.6	41.6	14.3	المتوسط العالمي
53.0	50.0	23.0	51.2	46.3	21.4	51.9	47.1	23.3	50.3	45.7	16.8	46.2	39.6	8.4	الدول العربية
40.0	31.0	15.0	38.4	32.9	45.3	42.1	35.3	13.5	43.3	38.3	8.5	38.1	28.1	4.3	اليمن

المصدر: تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار للأعوام (2013 - 2017).

يتبين من الجدول السابق أن بيانات المدة (2013 - 2017) إلى أن أعلى مؤشر للعوامل الخارجية للمتوسط العالمي كان في العام 2017 حيث جاءت نسبة الأداء (29.0 %) مقارنة بالعام 2014 والتي جاءت نسبة الأداء (14.3 %)، ونسبة تتراوح ما بين (23.6 %، 28.7 %) ما بين العامين (2014، 2016) على التوالي، فيما جاءت أعلى نسبة للأداء للعوامل الخارجية على مستوى الدول العربية في العامين (2015، 2017)، والتي سجلت ما نسبته (23.0 %) مقارنة بالعام 2016 والذي سجل انخفاضاً ليصل (21.4 %) مقارنة بأقل نسبة في العام 2013 والذي سجل الأداء بنسبة (8.4 %)، وعلى مستوى اليمن فقد جاء العام 2016 ليسجل أعلى أداء بنسبة (45.0 %) مقارنة بأقل نسبة في العام 2013 بنسبة (4.3 %)، وعلى مستوى العوامل الكامنة فقد جاءت نسبة الأداء منخفضة في العام 2013 لتسجل نسبة (39.6 %) مقارنة بأعلى نسبة سجلها في العام 2017 بنسبة (50.0 %)، وعلى مستوى المتطلبات الأساسية فقد تراوحت النسبة خلال تلك الفترة من مابين (38.1 %، 40.0 %) على مستوى اليمن.

خامساً: معوقات وإشكالات الواقع الراهن للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تقييم تجارب عدد من الدول في جذب الاستثمار الأجنبي مما يتطلب عدد من العوامل توفر مناخ الاستثمار منها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والأوضاع القانونية ومدى وضوحها وما يتسم به من استقرار والاقتصادية ومدى توفر الحرية والهيكل الأساسية والنمو والمرونة بالنظام الاقتصادي والمالي والنقدي والتنظيمات الإدارية وما تتميز به من فاعلية وكفاءة، وعليه فإن هناك جملة من معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن، يأتي أهمها في الآتي:

- 1- **الأوضاع الأمنية وغياب المناخ الأمن:** إن تردي الأوضاع الأمنية وغياب المناخ الأمني للشركات الاستثمارية بل وانعدام الأمن في عدد من المحافظات يؤثر سلباً على الاستثمار عن طريق هجرة رأس المال المحلي، وتوقف النشاطات الاقتصادية والتجارية المختلفة بسبب غياب كامل للأمن لذلك لابد من تعزيز الاستقرار السياسي وتثبيت المجتمع المدني ورفع درجة الأمن والاستقرار والقضاء على الاضطرابات الأمنية المختلفة لاختطاف الأجانب والحوادث الأمنية الطارئة للاستثمار وتعزيز حقوق الإنسان وتطبيق القوانين بصرامة.
- 2- **الأوضاع القضائية والقانونية:** لا يزال الصفة المعبرة عن النظام القضائي اليمني اتسامه بطول فترة التقاضي وتخلف المحاكم، وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة، والفساد القائم في جهاز القضاء، وعدم إدراك خصومة المنازعات التجارية المحلية والدولية وعدم وضوح القوانين واتساقها وثباتها وتوازنها وإجراء مراجعة قانونية للقوانين ومنها قانون الاستثمار الأجنبي ومن هنا لا يزال إصلاح القضاء أحد أهم العوامل لجذب الاستثمار.
- 3- **الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية:** تُعاني اليمن من أوضاع اقتصادية صعبة تمثلت في ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات والميزان التجاري وانخفاض كبير في قيمة العملة وتزايدت حدة المشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية بعد تزايد الصراعات السياسية والحرب منذ 2011. لذلك لابد من تهيئة السياسات الاقتصادية وسهولة إجراءاتها في مجال الاستثمار، وكذا طبيعة السوق وآلياته وإمكانياته وإعادة النظر في كافة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما يعزز من توفر عناصر إنتاج مختلفة وتشجيع الاستثمار في المشاريع كثيفة العمل للمساعدة على الحد من البطالة وتشجيع مشاريع الشراكة مع الدولة والقطاع الخاص المحلي والأجنبي والعمل على الحد من الفقر والتوسع في الإنتاج السمكي والزراعي وتشجيع

صناعات تستوعب منتجات هذان القطاعان، وانتهاج سياسة مالية ونقدية مرنة مع تحرير سعر الصرف والحد من عجز الموازنة العامة والحفاظ على معدل تضخم مقبول والعمل على تخفيض العجز في الناتج القومي ووضع سعر فائدة يحفز للاستثمار وتحديث النظام المصرفي ومراجعة التعريفات الجمركية ومنح إعفاءات جمركية وضريبية للاستثمار فكثير من الدول مثل إندونيسيا وتركيا⁽¹⁴⁾، وتمثل الإعفاءات الضريبية والجمركية عامل ترجيح ومفاضلة فيما تتشابه العوامل الأخرى بين الدول الجاذبة للاستثمارات، ولا بد من استكمال برامج الخصخصة وتعزيز حرية التجارة الخارجية واستكمال إصلاح التشوهات، ومن شأن هذه الإصلاحات إيجاد مناخ ملائم لجميع أنواع الاستثمارات.

4- الأوضاع التنظيمية والإجراءات الإدارية والاجتماعية: لاتزال الكثير من الإشكالات المرتبطة بالجوانب التنظيمية والإدارية والاجتماعية تُشكل عوامل مُعيقة بشكل كبير لإحداث استثمارات مباشرة سواء على المستوى الأجنبي أو المحلي، ولعل من أبرز تلك الإشكالات ما يلي:

أ. الفساد الإداري والبيروقراطية المنتشرة في المرافق الحكومية المختلفة تقلل من تحمس المستثمرين واستمرار شركات الحماية وهم فئة من المستفيدين يتطفلون على المستثمرين بعرض أنفسهم كشركاء لهم مقابل حمايتهم من تعسفات الغير أو استغلال وجهاتهم لدى الحكومة والإدارة لتسهيل معاملات إقامة مشاريعهم وكذا النزاعات على العقارات والأراضي المخصصة للاستثمار⁽¹⁵⁾.

ب. صعوبة الحصول على قطع الأراضي المناسبة لإقامة المشاريع الاستثمارية حيث ينبغي أن يخصص الأراضي والمناطق المخصصة للاستثمار وتأمينها وتقسيمها حسب الروابط بين الصناعات.

ج. توفير بنية أساسية تغري المستثمر على الاستثمار مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي وطرق وموانئ ومطارات وشبكة اتصالات وتخفيض فاتورة الخدمات المختلفة وتقديم العديد من الخدمات الضرورية للمستثمر الأجنبي من لحظة تسجيل المشروع حتى ابتداء التشغيل.

(14) أبو زكور فاروق، رئيس وكالة تيكا التركية، السفير التركي باليمن، مقابلات شخصية مع الباحث حول قضايا الاستثمار في تركيا.

(15) مؤتمر الاستثمار باليمن في 1 مايو 2007، حضره 1200 من داخل اليمن و500 شركة من 20 دولة، وثائق مؤتمر الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، صنعاء، 2008.

د. خلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص في عملية الإنشاء والتشغيل لمنشأة أساسية وضرورة تحسين المشروعات العامة لعمليها والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة في مجالات الصناعة، والزراعة، والأسماك، والسياحة.

هـ. تشجيع قيام مشروعات البنية الأساسية على أساس نظام الشراكة بقيام الشركات الأجنبية بالبناء والتشغيل ثم نقل الملكية إلى الدولة بعد فترة زمنية يتفق عليها حسب وضع المشروع.

و. إصلاح الخلل والتضارب والتناقض القائم بين الجهاز الإداري حيث هناك تناقض وتضارب بين أجهزة الدولة مثل المالية والهيئة العامة للاستثمار، ومصحة الجمارك، ورئاسة الوزراء⁽¹⁶⁾.

5- الصراعات السياسية والعسكرية والطائفية والدينية: أثرت الصراعات السياسية والعسكرية والطائفية التي ارتكزت على أسس دينية بتأثيرها المباشر على الحرب الذي دمر العديد من المدن والموانئ والمطارات، وبالتالي أثر بالسلب على الطرق والاتصالات، مما أدى إلى إيقاف حركة التجارة والصناعة والزراعة والاصطياد والاستثمار وكل النشاطات الاقتصادية المختلفة، ومن ثم فإن استمرار هذه الأزمة والحرب لن يوفر أي إمكانية لاستثمارات أجنبية مباشرة على المدى القريب.

(16) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاستثمارية، 2010.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

الخاتمة :

لقد أصبح جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، ولاسيما بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتطورات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، وأزمة منطقة اليورو والانكماش الذي عرفته الأسواق العالمية للاستثمار، هذا إلى جانب التطورات الحديثة التي طرأت على اتجاهات رؤوس الأموال الأجنبية، والتي أبرزت بالخصوص الاتجاه التصاعدي لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية والانتقالية.

ويُعزى هذا التنافس إلى محورية دور الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية واستدامتها والذي يتجاوز سد العجز في الحساب الجاري أو تلبية الاحتياجات المحلية للموارد المالية ليشمل دعم حركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم، مما يعطي للتدفقات الرأسمالية الدولية أهمية إستراتيجية كقوة دفع لاقتصادات الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، من أجل تحسين قدرتها على النمو وعلى التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية.

كما يشكّل تصاعد اهتمام الدول النامية بتنافسية صادراتها في الأسواق الدولية سبباً إضافياً للسعي إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أثر مباشر في الارتقاء كميًا ونوعيًا بمستوى الصادرات واكتساب الخبرة المعرفية التقنية والتسويقية الداعمة لحركة الاندماج مع باقي دول العالم.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج وتوصيات، يمكن إيضاحها على النحو التالي :

أولاً: نتائج الدراسة :

تأتي نتائج الدراسة وفق ما استخلصته الدراسة من تحليل بيانات لبعض الدول والشركات والمشروعات المستثمرة في اليمن، وكذا الاستثمارات الواردة والمصدرة وتكلفتها الاستثمارية، وبعض المؤشرات الجاذبة للاستثمار في اليمن على مستوى اليمن، وعلى مستوى الدول العربية، وأيضاً على المستوى العالمي، وذلك خلال فترة الدراسة (2013 - 2017)، ومن أهم تلك النتائج ما يلي:

● كان لتأثير الأزمة السياسية والحرب منذ سبتمبر 2014 وحتى العام 2017 فترة الدراسة تأثيراً كبيراً على تدهور الاستثمار وهروب الاستثمار الأجنبي المباشر من العمل في معظم القطاعات التي كان قد بدأ العمل بها.

- أدت الحرب إلى الإضرار بالعديد من المنشآت الاقتصادية والمشاريع الاستثمارية وخربت البنية التحتية من طرق وكباري وشبكة اتصالات ومحطات كهرباء ومنشآت زراعية وسمكية ترتب على ذلك توقف نشاط تلك المشاريع نهائياً.
- انعكست الحرب بآثارها المدمرة على تدهور الإنتاج الصناعي والزراعي والسمكي والخدماتي وتسببت في خسائر اقتصادية ومالية يصعب إحلالها بالزمن القصير ويحتاج لأكثر من ثلاث سنوات لإعادة الإعمار وإعادة تلك المنشآت وتشغيلها.
- كان للحرب والأزمة آثار طارئة للمستثمرين العرب والأجانب وجعلهم يقررون أن الاستثمار الأجنبي المباشر باليمن لا أمان له ومن الصعب استمراره والقيام به في هذه الفترة.
- أنه خلال الفترة من (2014 - 2017) احتلت الصين المرتبة الأولى كأهم دولة مُصدرة للسلع إلى اليمن بإجمالي صادرات بلغت (6.354.000) مليون دولار خلال الفترة من (2014 - 2017).
- أن أهم عشرة دول مستثمرة في اليمن هي: (الهند، سلطنة عمان، الصين، سنغافورة، أمريكا، فرنسا، استراليا، الإمارات)، بعدد (8) مشاريع مقابل عدد (8) شركات، بتكلفة إجمالية مقدارها (853) مليون دولار.
- في فترة ما قبل الحرب الأهلية في اليمن كانت نسبة الصادرات مرتفعة حيث تراوحت معاملات ما بين (9 ، 10 مليون دولار) مُسجلة انخفاضاً للصادرات أثناء وما بعد الحرب لتتراوح معاملات ما بين (1 ، 6، 7 مليون دولار على التوالي لتلك السنوات)، وفيما يخص الواردات فيتضح من هذا أن فترة ما قبل الحرب كانت نسبة الواردات مرتفعة حيث تراوحت معاملات ما بين (10 ، 12 مليون دولار) مُسجلة انخفاضاً للواردات أثناء وما بعد الحرب لتتراوح معاملات ما بين (6 ، 2، 3 مليون دولار على التوالي لتلك السنوات).
- جاءت منطقة آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الأولى في نسب توزيع تكلفة الاستثمار إقليمياً، بنسبة (59.8 %) مقارنة بدول أوروبا الغربية، والتي بلغت نسبتها (2.7 %)، فيما احتلت الشرق الأوسط المرتبة الثانية بنسبة (21.8 %)، وتليها في المرتبة الثالثة أمريكا الشمالية بنسبة (15.7 %)، وبقيمة إجمالية لتكلفة الاستثمار الواردة إلى اليمن إقليمياً (851.6) مليون دولار.
- بحسب التوزيع القطاعي نجد أن قطاع الاتصالات احتل المرتبة الأولى في توزيع تكلفة الاستثمار بتكلفة (409) مليون دولار، وفي المرتبة الثانية الرعاية الصحية بتكلفة (289) مليون

دولار، والمرتبة الثالثة الطاقة البديلة بتكلفة (220) مليون دولار، فيما جاءت كلاً من المنسوجات والغذاء والتبغ بقيمة (13، 16) مليون دولار على التوالي، وهي أقل تكلفة على بالنسبة لكامل الاستثمارات الواردة قطاعياً.

● أن أفضل ترتيب لليمن على المستوى العالمي بداية من العام (2015 - 2017)، حيث جاءت في المرتبة الـ (55) مقارنة بالعامين (2013، 2014) حيث جاءت في المرتبة (56) بمتوسط قيمة يتراوح ما بين (33.9 %، 47 %)، وعلى مستوى الدول العربية فكان أفضل ترتيب في العام 2015 حيث جاءت في المرتبة الـ (67) بقيمة تبلغ (40 %) مقارنة بالأعوام (2013، 2016، 2017) فقد جاءت في المرتبة الـ (68) بقيمة تتراوح ما بين (28 %، 40 %) فيما احتلت في العام 2014 المرتبة الـ (71) بقيمة (36.7 %)، وأما على المستوى اليمني فقد كان العام 2013 هو أفضل للترتيب في مؤشر الجاذبية لتحل المرتبة الـ (97) بقيمة (19.5 %) مقارنة بالعام 2017 والتي انخفض فيه المؤشر ليصل إلى المرتبة الـ (105) بقيمة (28 %).

● جاء مؤشر الأداء في المجموعة الرئيسية والمتضمن يمثل أعلى نسبة لمجموعة العوامل الإيجابية للمتوسط العالمي كان في العام 2017 بنسبة الأداء (29.0 %)، فيما جاءت أعلى نسبة للأداء للعوامل الخارجية على مستوى الدول العربية في العامين (2015، 2017)، بنسبة (23.0 %)، وعلى مستوى اليمن فقد جاء العام 2016 ليسجل أعلى أداء بنسبة (45.0 %)، وعلى مستوى العوامل الكامنة لتسجل نسبة (39.6 %)، وفيما يخص المتطلبات الأساسية فقد تراوحت النسبة خلال تلك الفترة من ما بين (38.1 %، 40.0 %) على مستوى اليمن.

ثانياً: توصيات الدراسة:

● ضرورة توقف الحرب والأزمة السياسية واللجوء للحوار الديمقراطي لتحقيق مصالح ومشاركة سياسية من كل الأطراف المتنازعة لأن ذلك أحد الركائز الأساسية لإعادة تشغيل الاقتصاد وتنشيط الاستثمار بأنواعه المحلي والأجنبي المباشر.

● حشد الطاقات العلمية والإعلامية وقيادات الرأي ومراكز البحث ومراكز القرار بالعمل على الدعوة لمؤتمر عربي دولي لدعم اليمن ولتثبيت الاستقرار السياسي والعودة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية.

● تعزيز المناداة من كافة الفئات السياسية والاقتصادية والقيادات الجماهيرية والحكومية لإعادة الإعمار وبناء ما خربته الحرب وإقامة وإحلال المنشآت والمشاريع الاستثمارية بدلاً

عن التي انتهت بالحرب : ودعم الاقتصاد ليتمكن من تشغيل الأنشطة الاقتصادية والمالية والنقدية والخدماتية المختلفة.

● لا بد من بناء قواعد بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة وشاملة عن البيئة الاستثمارية في الجمهورية اليمنية بشكل عام والاستثمارات الأجنبية الواردة بشكل خاص ورصد مستوى التدفقات والأرصدة وتطورها وتوزيعها بحسب الدولة الواردة منها والشركات المستثمرة والقطاعات الناشطة فيها وذلك وفق منهجية محكمة ومتكاملة تراعي المعايير العالمية.

● دمج سياسات الاستثمار في إستراتيجية التنمية واعتماد منهج تخطيطي شامل لجذب الاستثمارات الأجنبية وفق مفهوم متكامل يقوم على الترويج الشامل للمملكة كموقع جاذب للاستثمار والتجارة والسياحة والأعمال.

● صياغة إستراتيجيات وسياسات وبرامج استثمارية أكثر تحديداً وفعالية في تحقيق الوصول إلى الجهات المستهدفة بالترويج والاستقطاب وخصوصاً الشركات متعددة الجنسية والمستثمرين الأجانب الذين لديهم قدرة كاملة للتأثير بقوة في الاقتصاد الوطني بشكل فعال.

● تعزيز إنشاء وتوسعة المدن الصناعية والتكنولوجية والمناطق الحرة وتوفير الأراضي المرفقة اللازمة لإنشاء المشروعات وضمان توصيل الخدمات المتنوعة لها وربطها بوسائل الاتصال والنقل المتنوعة.

● دعم وتأهيل أجيال جديدة من صغار المستثمرين وتشجيعهم بالتدريب والتأهيل على التوسع والدخول في شراكات محلية ودولية استثمارية في مختلف المجالات.

● تعظيم عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة ووضع معايير لمنح الأولوية للمشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنمية وعلى استدامتها.

● التركيز على محاور الكفاءة الاقتصادية العامة والقدرة التنافسية للدولة ومعايير الجودة والإنتاجية والتجديد والابتكار وافتتاح الاقتصاد وحرية الأسواق وجودة وكفاءة الخدمات الحكومية بأنواعها وتعزيز فاعلية القوانين واحترامها والالتزام بالمعايير الرفيعة للحكومة العامة لضمان اتخاذ إجراءات متوقعة وفعالة وشفافة للمستثمرين.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

- 1- البرتيني، ج. م، «التخلف والتنمية في العالم الثالث» نقله إلى العربية زهير الحكيم، دار الحقيقة، ط4، بيروت، 1974.
- 2- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الاستثمار الدولي، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1991.
- 3- الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة للاستثمار، قانون الاستثمار رقم (22) لسنة 1991 وتعديلاته.
- 4- زاهد محمد ديري، إدارة الأعمال الدولية، ط2، دار الثقافة، الأردن، 2011.
- 5- سعيد محمد أحمد، «دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاقتصادات العربية»، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009.
- 6- نادية منصور محمود الكركي، «واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق»، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- 7- هناء عبد الغفار، «الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجاً»، بغداد، 2002.

ثانياً: الدراسات:

- 1- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، «معوقات الاستثمار في الدول العربية»، سلسلة دراسات اقتصادية واستثمارية رقم (7). الكويت 2014.
- 2- محمد السيد السباعي، «أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر»، ورقة بحثية، مكتبة بيومي، القاهرة، 2013.
- 3- صابرين عبد الواحد، «المفاضلة بين القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر»، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2002.
- 4- رياض نصر الذكي، «مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الحديثة في الكويت»، المعهد العربي، ورقة بحثية، الكويت، 2012.

ثالثاً: المجالات:

- 1- حلا سامي خضير، «الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية نظرة تقييمية لقانون الاستثمار العراقي»، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد (80)، 2010.
- 2- دينا أحمد عمر، اثر الصادرات على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد (29)، بغداد، 2007.
- 3- غريب بولرباح، «الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر»، مجلة الباحث، مخبر قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد (10)، 2012.

رابعاً: التقارير:

- 1- أبو زكور فاروق، رئيس وكالة تيكا التركية، السفير التركي الحالي باليمن، مقابلات شخصية مع الباحث حول قضايا الاستثمار في تركيا.
- 2- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.
- 3- البنك المركزي اليمني، النشرة الإحصائية المالية، الأعداد للأعوام من (2010 - 2013).
- 4- تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، 2018.
- 5- تقرير صندوق النقد الدولي (IMF)، (2013 - 2018)
- 6- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، (2015 - 2018).
- 7- صندوق النقد الدولي، تقريره السنوي عن الأوضاع الاقتصادية والمالية والاستثمارية، لسنة 2010
- 8- مؤتمر الاستثمار باليمن في 1 مايو 2007، حضره 1200 من داخل اليمن و500 شركة من 20 دولة، وثائق مؤتمر الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، صنعاء 2008.
- 9- وزارة التخطيط والتنمية، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الإحصائية السنوية للسنوات من 2010 - 2018.

خامساً: التقارير باللغة الانجليزية

- 1 - Report، Interactional Trade Center-Trade Map، (2015 - 2018).
- 2 - Report، FDI intelligence from the Financial Times،(2015 - 2018).